



مؤسسة النقد العربي السعودي  
Saudi Arabian Monetary Authority

# تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثالث ٢٠١٧ م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية  
إدارة الأبحاث الاقتصادية

## المحتويات

٣	..... الملخص التنفيذي
٤	..... أولاً : السياسة النقدية
٤	..... ١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني
٤	..... ٢-١ أسعار الفائدة
٤	..... ثانياً : التطورات النقدية
٤	..... ١-٢ عرض النقود
٥	..... ٢-٢ القاعدة النقدية
٦	..... ثالثاً : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد
٦	..... ١-٣ الأصول الاحتياطية
٧	..... رابعاً : تطورات النشاط المصرفي
٧	..... ١-٤ الودائع المصرفية
٨	..... ٢-٤ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
٨	..... ٣-٤ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
٩	..... ٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام
١٠	..... ٥-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
١١	..... ٦-٤ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي
١٢	..... خامساً : القطاع الخارجي
١٣	..... سادساً : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي
١٣	..... سابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية
١٤	..... ثامناً : صناديق الاستثمار
١٥	..... تاسعاً : مؤسسات الإقراض المتخصصة
١٦	..... عاشراً : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١٧ م
١٦	..... الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٧ م

## الملخص التنفيذي

نسبته ٠,٤ في المئة، بينما ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٩ في المئة لتبلغ ١٦٩٧ مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م مقداره ٤,١ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٢٦,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٨,٤ في المئة لتبلغ ١٤٦٣٦ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ما يقارب ٤٩١,٨ مليون عملية بإجمالي سحبيات نقدية قدرها ١٧٥,٣ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

وانخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٩ في المئة ليبلغ ٧٢٨٣ نقطة. كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٤ في المئة لتبلغ ١٧٢١ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٥,٦ في المئة ليبلغ ١١٠,٤ مليار ريال. وارتفع الممنوح الفعلي من مؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢٨,١ في المئة، وارتفع إجمالي القروض المسددة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٧٢,١ في المئة وذلك حسب أحدث البيانات المتوفرة.

بقي معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ١,٢٥ في المئة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م. وتم الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة. كما استمرت المؤسسة في الحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات المؤسسة بمقدار ٣ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١,٧٩١٢ في المئة.

وحقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٢,٥ في المئة، وانخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٤,٣ في المئة لتبلغ ٣٠٨,٩ مليار ريال، وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٣,٠ في المئة ليبلغ ١٨٠٩,٧ مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٣,١ في المئة ليبلغ ١٨١٩,٦ مليار ريال.

وسجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٩ في المئة ليبلغ نحو ١٦٠٣ مليار. كما بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م حوالي ٢٢٨٣,١ مليار ريال، أي بانخفاض

## أولاً: السياسة النقدية

المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١,٧٩١٢ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ٤٨ نقطة أساس لصالح الريال في الربع الثالث لعام ٢٠١٧م مقارنة بحوالي ٥٤ نقطة أساس في الربع الثاني لعام ٢٠١٧م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

ومن ضمن الأدوات التي تساهم في توفير وتحقيق استقرار السيولة، استمرت المؤسسة بتوفير اتفاقيات إعادة الشراء بأجل استحقاق لمدة ٩٠ يوماً، بالإضافة إلى آجال الاستحقاق المعمول بها لفترة ليلة واحدة و٧ أيام و٢٨ يوماً.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م.

## ثانياً: التطورات النقدية

### ١-٢ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٢,٥ في المئة (٤٥,٥ مليار ريال) ليلعب نحو ١٧٧٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة (٤٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (١٧,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).  
وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

### ١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

أبقت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ( Reverse Repo Rate) عند ١,٢٥ في المئة، وكذلك أبقت على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١٢٩ مليون ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م مقابل ٤٤ مليون ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٨٦ مليار ريال للربع الثالث من عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٩٧ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م.

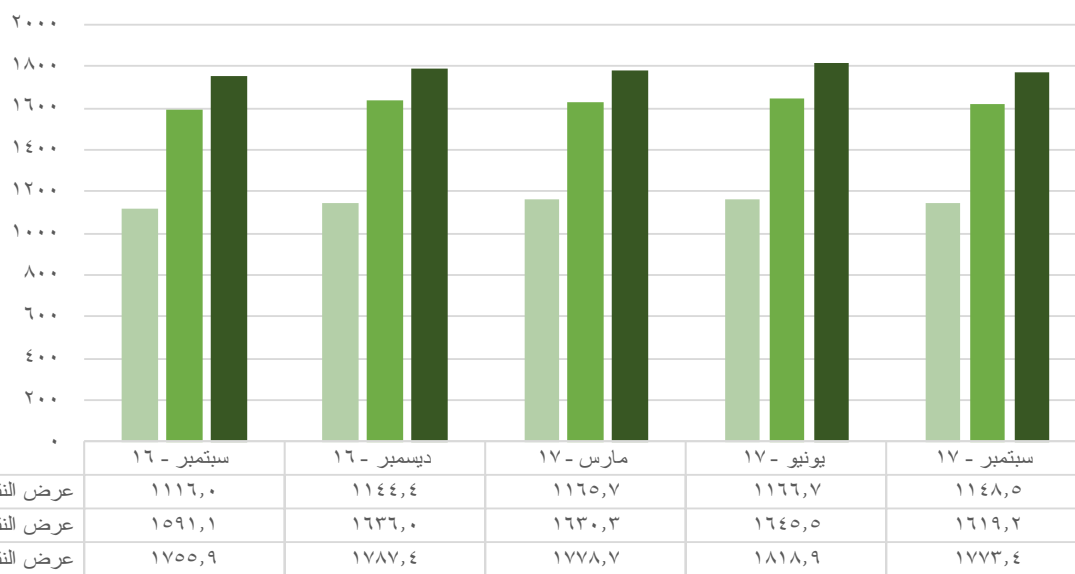
وقد ظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

### ٢-١ أسعار الفائدة

ولتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م. وقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف

رسم بياني رقم ١: عرض النقود

(مليار ريال)



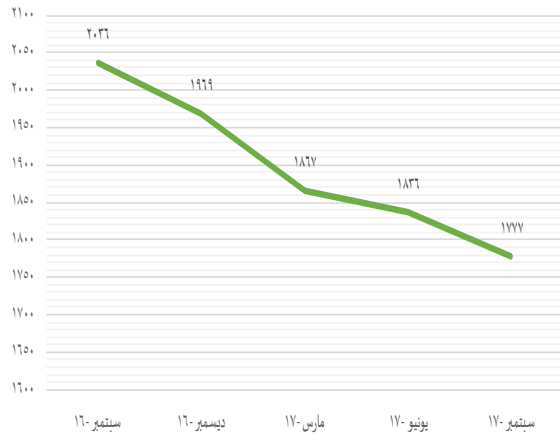
ريال) لتبلغ ٣٠٨,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٦ في المئة (٢٠ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٥ في المئة (٤,٥ مليار ريال). وتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف انخفض بنسبة ٧,٤ في المئة (١٣,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٠,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٦ في المئة (١٤,٥ مليون ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٧ في المئة (٢,٩ مليار ريال). وارتفعت الودائع لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,٤ في المئة (٦,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٥,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٦ في المئة (٣,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وقد سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٢ في المئة (٨,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م. وسجل النقد في الصندوق انخفاضاً نسبته ١٦,٤ في المئة (٦,٤ مليار

الثالث من عام ٢٠١٧م، يلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ١,٦ في المئة (١٨,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١٤٨,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٦٤,٨ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٩٩٥ مليون ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٩ في المئة (٣٢,٥ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٦ في المئة (٢٦,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦١٩,٢ مليار ريال أو ما نسبته ٩١,٣ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٩ في المئة (١٥,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٨ في المئة (٢٨,١ مليار ريال).

## ٢-٢ القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٤,٣ في المئة (١٣,٨ مليار

رسم بياني رقم ٢: صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (مليار ريال)



### ١-٣ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٣,١ في المئة (٥٨,١ مليار ريال) ليبلغ ١٨١٩,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٣٠) مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٠ في المئة (٢٥٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م (رسم بياني رقم ٣). وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٣,٣ في المئة (٢٤١ مليون ريال) ليبلغ نحو ٧,١ مليار ريال، وانخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة ٢,٦ في المئة (٣٢,١ مليار ريال) لتبلغ ١٢٢٦ مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ١,٦ في المئة (٤٦٧ مليون ريال) ليبلغ ٢٩ مليار ريال. وحققت الودائع في الخارج انخفاضاً نسبته ٤,٥ في المئة (٢٦,٢ مليار ريال) لتبلغ ٥٥٦ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال. كما أن المؤسسة لم تصدر نيابةً عن وزارة المالية سندات

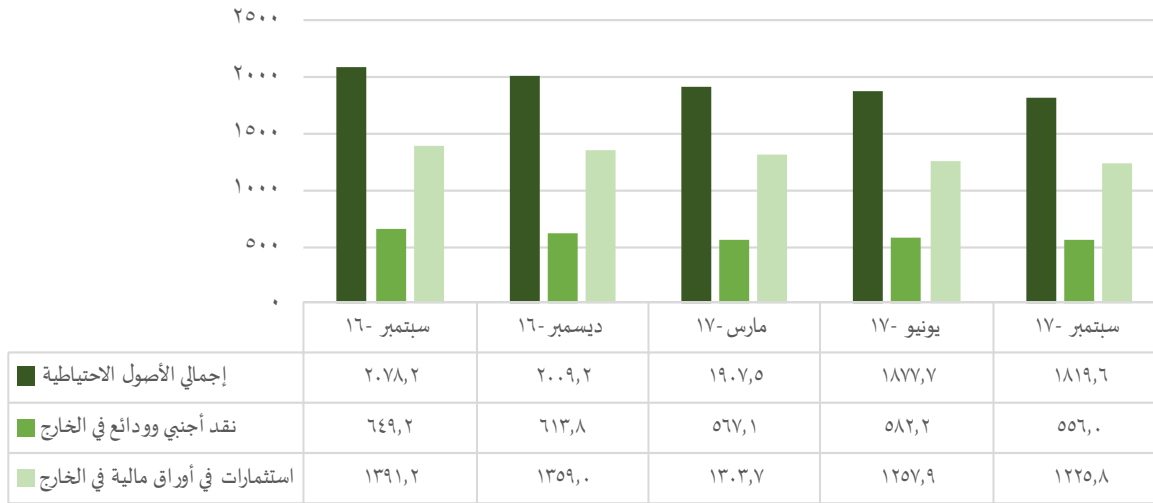
(ريال) ليبلغ نحو ٣٢,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٠,٨ في المئة (٩,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٤ في المئة (١,٥ مليار ريال).

### ثالثاً: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٣,٠ في المئة (٥٨,٥ مليار ريال) ليبلغ ١٨٠٩,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٣٠,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٣,٠ في المئة (٢٥٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م. وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٣,٢ في المئة (٥٨,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٧٩١,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٣٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٦ في المئة (٢٥٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٠,٤ في المئة (٦٧,٩ مليون ريال) ليبلغ نحو ١٨,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٥ في المئة (١٠٠ مليون ريال) خلال الربع السابق، كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٣ في المئة (٥٦ مليون ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م.

رسم بياني رقم ٣: الأصول الاحتياطية



مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٢٥,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧ ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٣ في المئة (٢٠,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٤).

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م، يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة ٠,٥ في المئة (٤,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٧٧,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٤

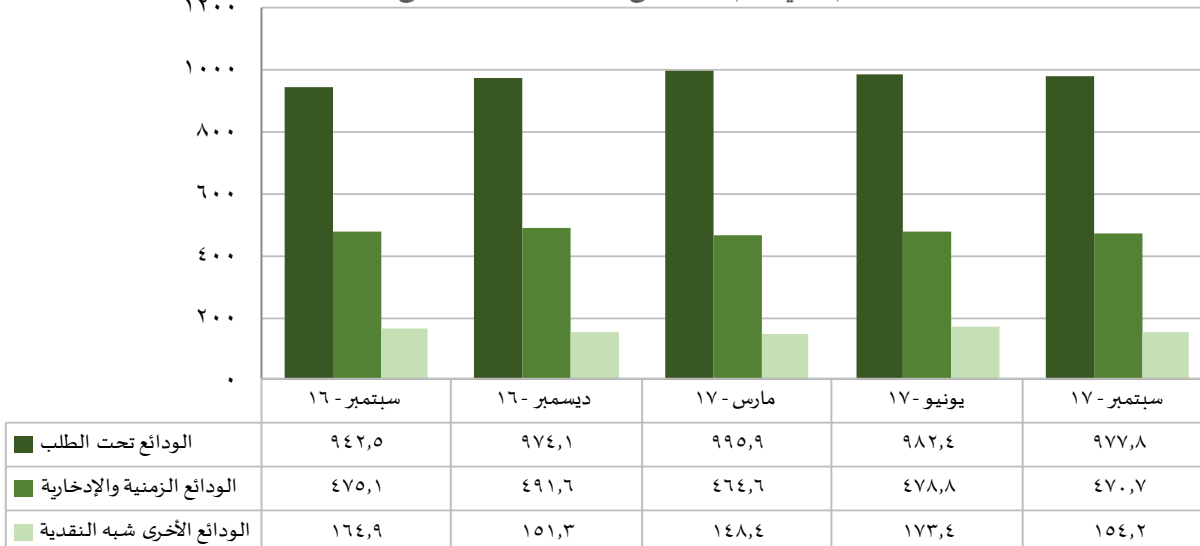
تنمية حكومية وسندات ذات معدل متغير خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م.

#### رابعاً: تطورات النشاط المصرفي

##### ٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٩ في المئة (٣١,٨ مليار ريال) ليلعب نحو ١٦٠٣ مليار ريال،

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع



#### ٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

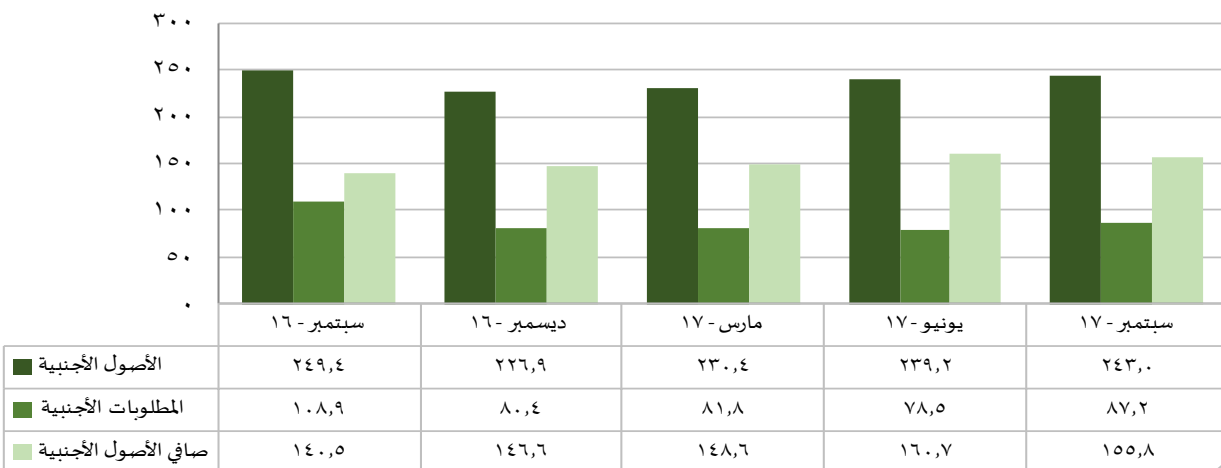
سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٦ في المئة (٣,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٤٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٠ في المئة (٩,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٤ في المئة (٥,٩ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١٠,٦ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٠,٤ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥). وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١١ في المئة (٨,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٨٧,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٦ في المئة (٢,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ١٩,٩ في المئة (٢١,٧ مليار ريال)، مشكلاً بذلك ما نسبته ٣,٨ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٤ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٩ في المئة (٤,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٥٥,٨

في المئة (١٣,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وبنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٨ في المئة (٣٥,٤ مليار ريال). وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١,٧ في المئة (٨,١ مليار ريال) لتبلغ ٤٧٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,١ في المئة (١٤,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٩ في المئة (٤,٤ مليار ريال). وانخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ١١,١ في المئة (١٩,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٥٤,٢ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٨ في المئة (٢٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٥ في المئة (١٠,٦ مليار ريال).

#### ٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م حوالي ٢٢٨٣,١ مليار ريال، مسجلاً انخفاضاً بنسبة ٠,٤ في المئة (٩,٧ مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته ١,١ في المئة (٢٥,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٥ في المئة (٣٤ مليار ريال).

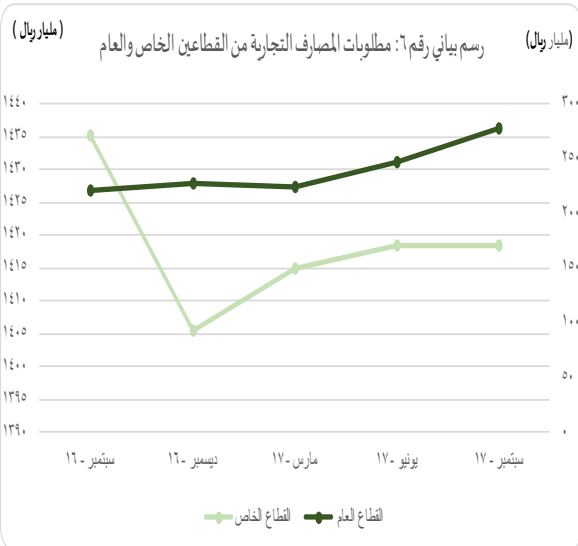
رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية (مليار ريال)





العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٢,٦ في المئة (٣١,٢ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٧٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٢ في المئة (٢٢,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٦,٣ في المئة (٥٨,١ مليار ريال). وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م حوالي ١٧,٤ في المئة مقارنة بنسبة ١٥,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الأجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل انخفاضاً نسبته ٤,٤ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٢٧,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٢ في المئة (٥,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعاً نسبته ١,٧ في المئة (٤,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٧,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٧ في المئة (٩,٨ مليار ريال) خلال



بمليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٨,١ في المئة (١٢,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

#### ٤-٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٩ في المئة (٣١,١ مليار ريال) لتبلغ ١٦٩٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٢٦,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م نسبته ٢,٥ في المئة (٤١,٣ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام إلى ١٠٥,٩ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠١,٩ في المئة في نهاية الربع السابق.

#### ٤-٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,١ في المئة (١٠٧,٩ مليون ريال) لتبلغ نحو ١٤١٨,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٣,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٢ في المئة (١٦,٨ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م إلى ٨٨,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٦,٨ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

#### ٤-٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع

ولقطاع الخدمات بنسبة ٠,٢ في المئة (١٤٩ مليون ريال).

#### ٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٣ في المئة (٧,٤ مليار ريال) ليلعب حوالي ٣١٦,٩ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٦ في المئة (٨,٥ مليار ريال) في الربع السابق. واستمرت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م على ١٩,٨ في المئة، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,٧ في المئة (١٩,٩ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م حوالي ١١,٢ مليار ريال مقارنة بنحو ١١ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (١٨٢,٢ مليون ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٣ في المئة (١,٤ مليار ريال) خلال الربع الثالث من العام السابق.

وفي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليلعب ٢٠٥٠ فرعاً، أي بزيادة ٦ أفرع مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ٢,١ في المئة (٤٣ فرعاً) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ١,٨ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) ليلعب ٧٢٣,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (٩,٥ مليار ريال) في الربع السابق.

#### ٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

انخفض إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٢ في المئة (٣ مليار ريال) ليلعب حوالي ١٤٠٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (٥,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م انخفاضا سنوياً نسبته ١,٥ في المئة (٢١,١ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٦,٨ في المئة (٣,٢ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٤,٤ في المئة (١,٤ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٤,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٣,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٣,١ في المئة (٩,٦ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٢,٤ في المئة (٢,٤ مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١٠,٨ في المئة (١,٨ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٢,٨ في المئة (٤,٩ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٢,٧ في المئة (١٤,٩ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٠,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال)،

المئة (٣٦,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

#### ٢-٦-٤ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٥ في المئة (١٧,١ مليار ريال) ليلعب نحو ٦٩٢,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,١ في المئة (٩٣,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,٥ في المئة (١١٧,٨ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٢٤,٢ في المئة (٣,٥ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض أخرى بنسبة ٧,٧ في المئة (٧,١ مليار ريال)، فيما لم تسجل أي مبيعات للصارفة خلال الربع الثالث وانخفضت المبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٥,٣ في المئة (١١ مليار ريال). كما ارتفعت المبيعات للوزارات والبلديات بنسبة ٤٢,٢ في المئة

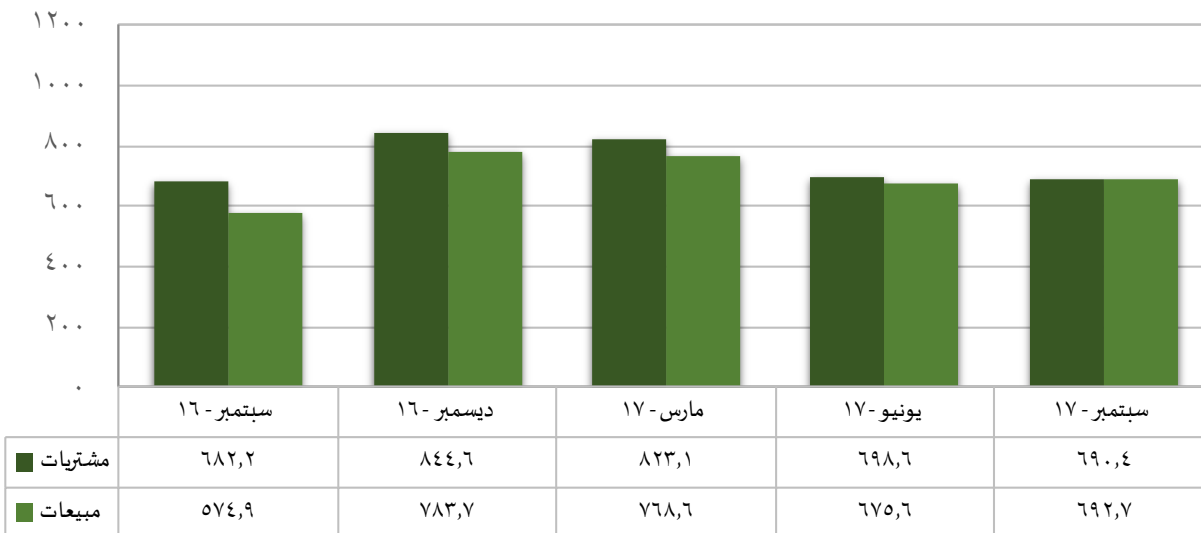
#### ٦-٤ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

##### الأجنبي

#### ١-٦-٤ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٢ في المئة (٨,٢ مليار ريال) ليلعب حوالي ٦٩٠,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٥,١ في المئة (١٢٤,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٢ في المئة (٨,٢ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من المصارف المحلية بنسبة ١١,٦ في المئة (١٢,٥ مليار ريال)، والمشتريات من العملاء بنسبة ٦,١ في المئة (٥,٤ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٦,٦ في المئة (٢٠ مليار ريال)، بينما انخفضت المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٢٤,٥ في المئة (١٣,٤ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٢٢,٩ في

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي (بمليار ريال)



٦,٣ في المئة لتبلغ ٥٥,٣ مليار ريال مقارنة بحوالي ٥٢,٠ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما انخفض فائض ميزان الدخل الأولي بنسبة ٨,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ١٦,٣ مليار ريال، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ١٨,٢ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ٣٣,٤ مليار ريال.

#### ٥-٢: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م تدفقاً للخارج بقيمة ١,١٣ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ١,١٤ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

#### ٥-٣: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م بقيمة ٤,٠ مليار ريال وذلك بسبب ارتفاع صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ ١٠,٦ مليار ريال عن ارتفاع صافي تحمل الخصوم في الداخل التي قدرت بحوالي ٦,٦ مليار ريال. وانخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٤١,٨ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٣,٣ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما ارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ١٩,٨ مليار ريال مقابل انخفاض بمبلغ ٣٨,٦ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت الأصول الاحتياطية بمبلغ ٣٤,٨ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م مقابل انخفاض بمبلغ ٦٢,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك الانخفاض إلى انخفاض الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ٣٥,٧ مليار ريال، الناتج من انخفاض بند الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ ٥٠,٨ مليار ريال.

(١٦,٤ مليون ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ٣٣,٣ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال)، والمبيعات لمؤسسة النقد بنسبة ٤٣,٢ في المئة (٠,٢٣ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ٥,٤ في المئة (١٥,٥ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٧).

#### خامساً: القطاع الخارجي

##### التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م بنسبة ١٤,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق لتبلغ نحو ١١٩,٢ مليار ريال، وانخفضت بنسبة ٥,٠ في المئة مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٦ م.

##### ميزان المدفوعات

##### ٥-١ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م مقداره ٤,١ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٢٦,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٢١,٢ مليار ريال مقارنة بعجز قدره ٣,٤ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ٥,٦ في المئة لتبلغ ١٨٥,٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ١٧٥,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفاض الواردات السلعية (قوب) بنسبة ١٤,٢ في المئة لتبلغ ١٠٩,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ١٢٧,٤ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وكذلك انخفاض عجز الخدمات بنسبة

## سادساً: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

### ١-٦ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد انخفضت خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٨,٤ في المئة (١٣٤٨,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٤٦٣٦ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٤١٠٩,٦ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٥٢١,٨ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٤٥٨ مليار ريال، بارتفاع نسبته ١,١ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٣١٧٣,٤ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٩,٣ في المئة عن الربع السابق.

### ٢-٦ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م ما يقارب ٤٩١,٨ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ١٧٥,٣ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م نحو ١٧٣,٤ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٧,٣ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٢ ألف جهاز بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٨ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م حوالي ٢٩٤ ألف جهاز.

### ٣-٦ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام ٢٠١٧م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف

المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٠٤,٣ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ٩٣٨ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ٧٦,٧ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدّقة حوالي ١٠٨ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٢٧,٥ مليار ريال.

### سابعاً: تطورات سوق الأسهم المحلية

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٩ في المئة ليلعب ٧٢٨٣ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٩,٥ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢٥,٩ في المئة ليلعب حوالي ٧,٨ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٢,٢ في المئة في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٠,٩ في المئة مقارنة بالربع المقابل من عام ٢٠١٦م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٧,٥ في المئة لتبلغ نحو ١٧٠,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٦ في المئة في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٤ في المئة لتبلغ ١٧٢١ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق الذي ارتفعت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٧,٧ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٩,٩ في المئة مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع

الأصول المحلية ارتقاعاً سنوياً نسبتته ٢٢,٩ في المئة (١٦,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتقاعاً نسبتته ١٣,٠ في المئة (٢,٨ مليار ريال) لتبلغ ٢٤,٣ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبتته ٢٥,٠ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت ارتفاعاً نسبتته ٢٧,٠ في المئة (٥,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٤ في المئة (٥٢٧١ مشترك) ليلعب ٢٢٩,٥ ألف مشترك، مقارنةً بانخفاض نسبتته ٠,١ في المئة (١٦٧ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعاً سنوياً نسبتته ٠,٥ في المئة (١١٩٥ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ظل كما هو عليه في الربع السابق (٢٧٥ صندوق).

الثالث من عام ٢٠١٧م ارتقاعاً نسبتته ١٠,٥ في المئة ليلعب حوالي ٤,٧ مليون صفقة، مقارنةً بانخفاض نسبتته ٣٨,٣ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعاً سنوياً نسبتته ١٤,٥ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

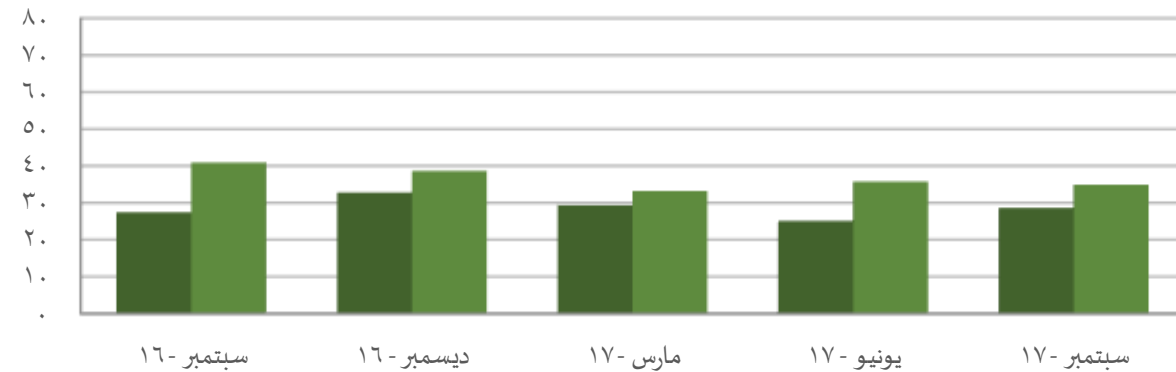
### ثامناً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٥,٦ في المئة (٥,٩ مليار ريال) ليلعب ١١٠,٤ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبتته ١٩,٠ في المئة (١٦,٧ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبتته ٢٣,٨ في المئة (٢١,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٣,٧ في المئة (٣,١ مليار ريال) لتبلغ ٨٦,١ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبتته ٦,٠ في المئة (٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت

(مليار ريال)

رسم بياني رقم ٨: واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية



## تاسعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

إشارة إلى أحدث البيانات المتوفرة عن مؤسسات الإقراض المتخصصة، سجل إجمالي القروض القائمة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً نسبته ٠,٦ في المئة (١,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٠٢,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٢,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٢ في المئة (٦٤٤ مليون ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م، فقد ارتفع بنسبة ٢٨,١ في المئة (٢ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٩,٢ في المئة (٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٥,٢ في المئة. وارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٧٢,١ في المئة (٣,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٤٦,١ في المئة (٣,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٢١,٩ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٣٩,٨ في المئة (١,١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦١٢ في المئة (٣ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٧٦. في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٧٤,٠ في المئة (١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤٤,٠ في المئة (٤١٨ مليون ريال) في الربع السابق،

وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤٣,٤ في المئة (٨٣٤ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٥٠,٤ في المئة (١,٩ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٨٤,٣ في المئة (٧١,٧ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٧٣,٠ في المئة (٢٢٧ مليون ريال) في الربع السابق. وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٩,٦ في المئة (٤٦٩ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٦٧,٨ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٤١,٥ في المئة (٥٣١ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٠ في المئة (٤٥٢ مليون ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٣٥٦ في المئة (٩٠٩ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٨٢,٤ في المئة (١,٢ مليار ريال) في الربع السابق، في حين ارتفع حجم المبالغ المسددة إلى بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٤١,٤ في المئة (٩٣١ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٧ في المئة (٣٢٨ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية بنسبة ٦٧,٥ في المئة (٤٨٦ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٥٢,٨ في المئة (٨٠٦ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية العقارية بنسبة ٧٦,٠ في المئة (٧٢٣ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٣٠,٦ في المئة (٤١٨ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت

على التوسع، وذلك بافتتاح فرعين إضافيين في المملكة (فرع في مدينة الرياض وفرع في مدينة الدمام).

المبالغ المسددة لصندوق التنمية الزراعية بنسبة ٣٤,٥ في المئة (٣٧,٣ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٨٩,٤ في المئة (٩١٧ مليون ريال) في الربع السابق.

### الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد

#### السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م

- الموافقة على البدء في إنشاء مدينة صناعية في المنطقة الشرقية باسم "مدينة الطاقة الصناعية".
- إنشاء جهاز باسم "رئاسة أمن الدولة" يرتبط برئيس مجلس الوزراء.
- إنشاء هيئة ملكية لمحافظة العلا.
- الموافقة على إنشاء مشروع وطني باسم "المشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة".
- الموافقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الموافقة على تنظيم صندوق النفقة.
- الموافقة على قيام الهيئة العامة للاستثمار باتخاذ ما يلزم للترخيص للشركات الأجنبية العاملة في مجال الخدمات الهندسية والاستشارات المرتبطة بها بالاستثمار في المملكة بنسبة ملكية ١٠٠%.
- الموافقة على انضمام هيئة السوق المالية إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية، عضواً كامل العضوية وفقاً لنظامه.
- الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية.
- الموافقة على أن تُودع المبالغ المخصصة لمبادرات الشراكات مع القطاع الخاص في ميزانية وزارة الإسكان.
- الموافقة على تعديلات على نظام ضريبة الدخل.

### عاشراً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال

#### الربع الثاني من عام ٢٠١٧م

- استحداث المؤسسة دليل إرشادي لإجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة (Internal Liquidity Adequacy Assessment Process) وتتضمن معلومات عن مخاطر السيولة ونتائج اختبارات التحمل، بالإضافة إلى خطة التمويل الطارئ.
- تحديث الملحق الخاص بالبنوك المراسلة من المبادئ التوجيهية للإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- أصدرت لجنة بازل للإشراف البنكي بالتعاون مع المنظمة الدولية للأوراق المالية (IOSCO) مستنديين لتصنيف ومعالجة السندات قصيرة الأجل.
- أصدرت المؤسسة تعميم "ضوابط التعامل مع معاملات الإجراءات المصرفية" رقم ٣٨١٠٠٠١٢٢٢٠٥ وتاريخ ٣٨/١٢/١٩هـ، والذي يحدد على وجه الخصوص مدد معالجة المعاملات، والإدارات والوحدات التي تتعامل مع معاملات الإجراءات المصرفية، وآلية معالجتها والتحقق من تطبيق التعليمات الخاصة بطلب التنفيذ على حسابات العملاء.
- قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بوضع متطلبات تتضمن حدوداً دنياً لدراسة طلبات الترخيص لفتح فرع لبنك أجنبي للعمل في المملكة العربية السعودية، وتم نشر متطلبات الترخيص في موقع المؤسسة الإلكتروني بتاريخ ٢٢/٨/٢٠١٧م.
- الموافقة لبنك الكويت الوطني بتاريخ ١٩/٩/٢٠١٧م